فروق ضريبة الدخل الدفترية : مقياس جديد لإدارة الارباح "دراسة تطبيقية"

"Book-Tax-Differences" new measure for Earning Management, "Applied study"

دكتور

د. نبيل عبد الرءوف إبراهيم

أستاذ المحاسبة المساعد
المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات - أكاديمية الشروق
البريد الالكترونى: N2002nabil@gmail.com

ملخص

تبحث تلك الدراسة في قضية تتعلق بإدارة الأرباح لمعرفة ما إذا كان المقياس المقترح يمكن الاعتماد عليه فى التطبيق على البيئة المصرية فى الانضمام إلى المقاييس التقليدية فى الكشف عن قيام الشركات بممارسات إدارة الأرباح، بنظرة شاملة للدخل المحاسبى والضريبى وخاصة ضريبة الدخل على الفروق بينهما.

يميل البعض من مدراء القطاع المالى والمحاسبين إلى ممارسات محاسبية لإدارة الأرباح من خلال استخدام ممارسات تتفق ومرونة معايير المحاسبة فى التلاعب بنتائج أعمال المنشآت لأغراض تتعلق بالتأثير على قيمة المنشأة.

يتم قياس الربح المحاسبى وفقاً للإصدارات المهنية مثل (معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015، وكذلك المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS)، والمعروفة باسم معايير الإبلاغ المالى، إلا أن قياس الدخل الخاضع للضريبة يتحدد بموجب قانون الضريبة على الدخل، وبالتالى فالباحث امام دخل محاسبى ودخل ضريبى بالإقرار الضريبى ينتهى بتحديد الاختلافات مع الإدارة

الضريبية ويتم الربط عليه أما رضاءً أو قضاءً، وينتج عن الاختلافات بينهما "ضريبة الدخل على الفروق" وتدور محتوى الدراسة حول قيمة تلك الفروق فى الحكم على الشركات فى مدى مزاولتها لممارسات إدارة الأرباح من عدمه، واستخدم الباحث عينة من الشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية ضمن مؤشر EGX30 وقام بالتطبيق علي القوائم المالية المنشورة لها، وتبين بعد الدراسة التطبيقية أن الشركات التى لديها إدارة أرباح وفق مؤشر ميللر ينطبق عليها المؤشر المقترح، كما توصل الباحث إلى نموذج للتنبؤ بقيمة فروق ضريبة الدخل على الفروق وتم اختباره إحصائيا على برنامج SPSS وتبين صلاحيته فى التنبؤ بتلك الفروق لضريبة الدخل الدفترية، مما يمثل إضافة فى الأدبيات المحاسبية.

الكلمات المفتاحية :

قياس الوعاء الخاضع للضريبة – فروق ضريبة الدخل الفروق الضريبية – إدارة الأرباح

Abstract

This study aims at investigating the issue of Earning Management in order to find out if the suggested measure may be applicable to the Egyptian environment, and to see if it can be among the traditional measures that are used to reveal whether company can manage its earning, with emphasis on accounting and income taxes, and especially income tax on the differences between them.

Some financial manager as well as accountants committee earning Management through using practices which agree to the flexibility of accounting standards so as to manipulate corporate business results which affects the value of the firm.
Net operating income is measured according to official accounting standard standards such as (Egyptian Accounting Standards, stipulated by ministerial decree No.110 of 2015, as well as the International Financial Reporting Standard IFRS) which are known as financial reporting standards. While taxable income is determined under the Income Tax Law, accounting income and income tax in tax return settle the disputes with the Taxes Authority amicably or legally. What results from these disputes is called "Income Tax Differences;" this study discuss the value of these differences in corporate practices and its role to judging on companies with regard to whether they committee earning management.

The researcher selected a sample of the companies listed on the Egyptian Stock Market, EGX30 index. An applied study was carried on their published financial statements, and the study indicates that the suggested measure can be applied to the companies which have Earning Management according to Miller's Indices. Moreover, the researcher created a model to predict the value of Income Tax Differences. The model was tested statistically in SPSS and the results showed its validity to predict such differences on Book-Tax Differences. This adds a lot to accounting literature.

Keywords:
Taxable income - Earning Management - Book-Tax-Differences – Deferred tax.

مقدمة :

ترجع فروق ضريبة الدخل الدفترية إلى الاختلافات بين ضريبة الدخل التى حسبت على الدخل المحاسبى وضريبة الدخل الجارية والمؤجلة، المحسوبة بالإقرار الضريبى، والذى قد ينتهى بالموافقة مع الإدارة الضريبية أو إحالة الاختلافات إلى جهات فض النزاع، والاختلافات تتكون من مجموعة من الفروق منها ما يمكن تفسيره ومنها ما لا يمكن تفسيره وفق تحليل الانحدار، فالعوامل المفسرة قد ترجع إلى اختلافات مع التشريعات الضريبية نتيجة الاختلاف فى القياس مع معايير المحاسبة، أما العوامل غير المفسرة فقد ترجع إلى إدارة الارباح والممارسات التى طبقتها المنشأة.

أولاً: مشكلة الدراسة

أنتشرت إدارة الأرباح بشكل كبير في دنيا الاعمال، خاصة ممارسات شركات الاموال، ويمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة، لتشمل التلاعب فى الفروق بين الدخل المحاسبى والضريبى. وقد يستخدم هذا النوع من إدارة الأرباح في محاولة لتعظيم الدخل المحاسبى بالقوائم المالية على النحو الذى يمثل نجاح للإدارة، هذا من جهة ومن جهة أخرى كوسيلة لتخفيض الدخل الخاضع للضريبة بإستخدام الممارسات المحاسبية وأدوات التجنب الضريبى المشروعة، ومن ثم تخفيض العبء الضريبى.

فمن الممكن أن يكون تحديد وقياس ضريبة الدخل على الفروق محاولة من قبل الشركة لإدارة أرباحها بالإضافة إلى مزيد من الأهداف الإدارية المختلفة. وتسمى هذه الاستراتيجية "إدارة الأرباح". هذا النمط موجود في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، وربما في بلدان أخرى. على الرغم من أن تلك الاختلافات شائعة للغاية، وقدمت دراسات قليلة صورة لمدى تأثيرها على إدارة الأرباح. إلا أن القليل منها بحث فى مدى تأثيرها المباشر على الفروق الضريبية، الامر الذى دعى الباحث للبحث فى هل تلك "الفروق الدفترية لضريبة الدخل" تصلح كمقياس جديد للكشف عن ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح. كما يسعى الباحث فى التعرض لمدى مساهمة معايير المحاسبة المصرية فى علاج الفجوة ما بين ضريبة الدخل الدفترية وما يتم الاتفاق عليه مع

الإدارة الضريبية باعتبار أن لها من المرونة ما تساهم به فى إدارة الارباح. ولا سيما وأن المادة (17) من القانون 91 لسنة 2005، تقضى بان تفرض الضريبة على صافى الدخل الذى تفصح عنه قائمة الدخل المعدة وفق أحكام معايير المحاسبة المصرية.

ثانياً: أهمية الدراسة

يميل مدراء الشركات إلى ممارسات محاسبية لإدارة الأرباح تتجه معظمها إلى هدف واحد وهو نجاح الإدارة فى التلاعب بالأرباح، من خلال استخدام ممارسات تتفق ومعايير المحاسبة وفق درجة مرونتها ، وبالتالى يرى الباحث من خلال تلك الدراسة، النظر في قضية تتعلق بإدارة الأرباح لمعرفة ما إذا كان المقياس الجديد (فروق ضريبة الدخل الدفتريه)، يمكن الاعتماد عليه ضمن المؤشرات الاخرى فى الانضمام إلى المقاييس التقليدية. أو يمتاز عن غيره من مؤشرات، كما ان تلك الدراسة تفتح صفحة جديدة لمفهوم إدارة الأرباح بنظرة شاملة على الدخل المحاسبى والضريبى وخاصة ضريبة الدخل على الفروق بينهما.

يعتمد حساب ضريبة الدخل على القواعد التي يتم بموجبها قياس الوعاء الضريبى. بينما يتم قياس الربح المحاسبى وفقاً للاصدارات المهنية مثل (معايير المحاسبة المصرية وكذلك المعايير الدولية للتقارير الماليه IFRS)، والمعروفه باسم معايير الإبلاغ المالى) إلا أن قياس الدخل الخاضع للضريبه يتم بموجب قانون الضريبه على الدخل وفق أحكام القانون 91 لسنة 2005 وتعديلاته والتى أخرها القرار بقانون رقم (96) لسنة 2015 والصادر فى 20 أغسطس 2015، بالإضافة إلى اللائحة التنفيذية للقانون وتعديلاتها و اخرها قرار وزير المالية رقم (172) لسنة 2015 والصادرة فى 6 ابريل 2015،وكذلك كل من التعليمات التنفيذية والتفسيرية والكتب الدورية. وبالتالى فنحن امام دخل محاسبى ودخل ضريبى، وتسمى الاختلافات بينهما "ضريبة الدخل على الفروق".

ثالثاً: فروض الدراسة

الفرض الأول:

لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين فروق ضريبة الدخل الدفترية و إدارة الأرباح.

الفرض الثانى:

لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية تتمثل فى امكانية التنبؤ بفروق ضريبة الدخل للشركات التى لديها ممارسات إدارة الأرباح.

رابعاً: خطة الدراسة

القسم الأول : ماهية إدارة الأرباح

القسم الثانى : الاساليب التقليدية للكشف عن إدارة الأرباح

القسم الثالث : دراسة تطبيقية لبحث مدى إمكانية استخدام المقياس المقترح "فروق ضريبة الدخل الدفترية" كمؤشر للكشف عن إدارة الأرباح

خامساً: حدود البحث

يتعرض البحث لفروق ضريبة الدخل الدفترية الناتجة عن التحاسب الضريبى لضريبة الدخل للإقرارات الضريبية للاشخاص الاعتبارية ما بين الربح الضريبى بالاقرار وما يتم التفاوض بشأنه مع الإدارة الضريبية وبالتالى يخرج عن نطاق البحث التعرض لفروق الفحص الناتجه من التحاسب الضريبى لضريبة المبيعات والضريبة على العقارات المبنية والدمغة، كما تتناول الدراسة التطبيق على الشركات المقيد ومتداول سهمها فقط بسوق الأوراق الماليه المصريه، وبالتالى يخرج عن نطاق البحث الشركات المقيده وغير متداوله.

سادساً: الدراسات السابقة

1/6- دراسة: Will Quilliam 2015

تناولت تلك الدراسة التعرض لمقياس جديد من مقاييس إدارة الارباح وهو فروق ضريبة الدخل ما بين القياس الدفتري والقياس الضريبى، وتوصلت الدراسة إلى أن هذا المقياس يمكن الاعتماد عليه لايضاح مدى ممارسة الشركات لإدارة الارباح.

2/6- دراسة: Masahiro Enomoto, Fumihiko 2015

اهتمت تلك الدراسة بعرض أساليب مختلفة من إدارة الأرباح الأقرب إلى الواقع Real Management، والتي تؤثر على التدفقات النقدية، وإدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاقات المحاسبية Accrual Management، وكذلك من خلال التغيير في التقديرات والسياسات المحاسبية. وتلك الاكثر انتشارا، والتى تنشأ عنها دائما الضريبة المؤجلة، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التى تتلاعب فى المبالغة فى اظهار المستحقات بأستخدام التحفظ المحاسبى Conservatism بصورة اكبر بكثير من الحقائق تؤدى إلى انخفاض فى الربح المحاسبي مما يؤدى إلى تخفيض فى العبء الضريبى، وهذا الاسلوب تستخدمه الشركات لإدارة الأرباح، الا ان الدراسة أوصت بان هذا الاسلوب لايصلح للشركات العاملة بالدول التى تفرض الضريبة على المصروفات المقدرة (المخصصات مثلاً) حتى تصبح تكلفة فعلية. وهى ذاتها النتيجة التى توصلت إليها دراسة منذ أكثر من 10 سنوات (Kevin Holland and 2004) .Richard

3/6 - دراسة: Martin Sury Mulyadi. Yunita Anwar 2015

أشارت تلك الدراسة إلى ان إجراءات حوكمة الشركات تؤدى إلى إجهاض إدارة الشركة فى تنفيذ ممارسات إدارة الارباح، وان الفروق الضريبية يجب ان تكون اقل ما يمكن او تنعدم إذا اتبعت الشركة السياسات التى تتفق وصحيح القانون عند اعداد الاقرار الضريبى، ومن ثم على حوكمة الشركات توجيه سؤال مباشر للإدارة حول حقيقة فروق ضريبة الدخل فى حالة ظهورها، لأنها مؤشر على اتباع الشركة ممارسات إدارة الارباح.

4/6 - دراسة: Christof Beuselinck, Marc Deloof 2014

تناولت الدراسة الاجابة على السؤال الذى يتطلب ان يتم توجيهه للشركات التى يثبت انها قامت بإدارة الأرباح، هل يتم مصادرة قيمة النتائج التى تم اخفائها ام إلغاء الحوافز الضريبية؟ وهذا السؤال موجه إلى الشركات التى تتمتع بحوافز ضريبية، نتيجة ممارستها لإدارة الأرباح واخفائها نتائج تؤثر على صافى الربح الخاضع للضريبة الذى تم الافصاح عنه بالإقرار الضريبى، واعتمدت الدراسة على اختيار عينة من الشركات التى ظهرت لديها فروق ضريبية ومنحت حوافز ضريبية كتخفيض فى سعر الضريبة أو أهلاك معجل أو أعفاء من بعض الارباح الرأسمالية وغيرها من الحوافز الضريبية، وتوصلت إلى أن تلك الشركات قامت بممارسات إدارة الأرباح ومن ثم لابد من إلغاء تلك الحوافز الضريبية لوجود إخفاقات بالقوائم الماليه ناتجة عن ممارسات لإدارة الأرباح.

5/6 - دراسة: Ole-Kristian Hope, Mark 2013

أوضحت الدراسة مجموعة من ممارسات إدارة الأرباح بقصد التجنب الضريبى من أجل الافصاح عن نتائج أعمال تكون حافزة لجذب مزيد من المستثمرين وتعظيم قيمة السهم فى السوق المالى، ولكنها لم تشير إلى مدى اضافة مؤشر فروق ضريبة الدخل الدفترية كأحد المؤشرات التى يمكن الحكم بها على مدى قيام الشركة بممارسة إدارة الأرباح.

6/6 - دراسة: Tanya Y.H. Tang, Michael Tirth 2012

تناولت الدراسة مدى إمكانية استخدام فروق ضريبة الدخل التى تنتج من الفحص الضريبى والافصاح عنها كمؤشر لإدارة الارباح، لإن رد فعل سوق المال يتأثر مباشرة باستمرارية الارباح فى سعر السهم حيث أن اختلاف المعلومات حول فروق ضريبة الدخل له أثر مباشر فى قيمة السهم المعلن، وأوصت الدراسه أن على الإدارة اتباع مؤشر فروق ضريبة الدخل بالتخفيض إذا أرادت تعظيم قيمة السهم، وتعد تلك الممارسات أحد مؤشرات إدارة الأرباح.

7/6- دراسة: Tanya Tang, Michael Firth 2011

تناولت الدراسة مدى أمكانية قيام إدارة الضرائب والإدارة المالية بالشركة بتطبيق ممارسات إدارة الأرباح عند وجود فروق ضريبية، لان السؤال الصريح سيكون للمساهمين والملاك، من اين جاءت تلك الفروق؟ قام الباحثان بدراسة تجريبية بالصين على عينة من الشركات لديها فروق ضريبية ظهرت عند الفحص الضريبى، وسعى الباحثان لاختبار، هل تلك الفروق ناتجة من صدور تشريعات ضريبية جديدة ذات ارتفاع فى اسعار الضريبة على الدخل ام من خلال ممارسات الإدارة وتوصلت الدراسة إلى أن الشركة تتبع ممارسات إدارة الأرباح وأن نتائج الاعمال المعلنة لا تمثل الحقيقة ومن ثم يتعين القبض علي ممثل الإدارة، لاتباع ممارسات محاسبية تؤدى إلى نتائج أعمال مضللة.

8/6 - دراسة: T .J. Atwood, Michael S. Drake, Linda A. Myers 2010

أشارت الدراسة إلى إصرار الجموع من المحاسبين عن وجود علاقة بين التدفقات النقدية المستقبلية وإدارة الأرباح وأن لها مردود ايجابى على استمرارية الأرباح كما أن عدم موافقة الإدارة الضريبية على ضريبة الدخل الدفترية يشير إلى اتباع الشركة سياسة إدارة الأرباح، من اجل عدم الاعلان عن بعض من الحقائق والتى تتاثر بها ضريبة الدخل نتيجة الاختلافات بين الارباح المحاسبية والضريبية، وانتهت الدراسة إلى ان تلك الاختلافات يجب أن يسأل عنها المدير المالى عن السبب فى عدم موافقة الإدارة الضريبية على ضريبة الدخل الدفترية الموضحة بالاقرار الضريبى بعيداً عن التعديلات التشريعية.

9/6 - دراسة: Mark Jackson 2009

تناولت الدراسة عرض لطريقة جديدة لقياس مدى ممارسة الشركة إدارة الأرباح والمتمثلة فى فروق ضريبة الدخل بين الربح المحاسبى والضريبى فكلما انخفضت الفروق كان دليل على عدم ممارسة الشركه إدارة الأرباح، وإذا ارتفعت الفروق دل ذلك على ممارستها. وانتهت الدراسة إلى عرض مقياس يمكن استخدامه فى قياس

مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح لقيمة تلك الفروق كرقم ولكن ليس له دلالة على مكوناته.

يرى الباحث من خلال استعراض الدراسات السابقة والتى اعتمدت معظمها على أدبيات محاسبية بصورة أساسية فى البحث عن مدى قيام الشركات بممارسات إدارة الأرباح من خلال استخدام مقاييس إدارة الأرباح وخاصة المستحدثه، ***فروق ضريبة الدخل الدفترية***، ولما كانت الصورة فى مصر مختلفة قليلاً عن بعض الدول لقيام الشركات بإعداد الاقرار الضريبى اعتماداً على ما أعلنته قائمة الدخل (المفردة) والشاملة من نتيجة أعمال، إلا أن الربح الضريبى الذى يفصح عنه بالإقرار الضريبى، و تعالج الفروق بينه وبين الربح المحاسبى على انها فروق ضريبية والتى قد تكون مؤقتة أو دائمة، مما يترتب على الفروق المؤقته اصول أو التزامات ضريبية مؤجلة، تحسب على اساسها ضريبة دخل مؤجلة، قد يختلف عن الوعاء الضريبى الذى توافق عليه الشركة، بالإضافة إلى انه إذا تم اختيار الاقرار كعينة فحص وفقاً لأحكام المادة: (94) من القانون 91 لسنة 2005. استرشاداً بقواعد ومعايير تحديد عينة الفحص والتى يصدر بها قرار من وزير المالية وفق الانشطة ذات المخاطر العالية، فبناءً على نتيجة الفحص الضريبى قد تعتمد الإدارة الضريبية الاقرار الضريبى وقد تقوم بتعديله، مما يظهر فروق ضريبية أخرى تعتبر أحد عناصر المصروفات ولا تعد من التكاليف واجبة الخصم فى السنوات التالية، مما يزيد من العبء الضريبى على الشركة وبالتالى هل الشركة نتيجة تلك الاختلافات فى ضريبة الدخل الدفترية تعد من الشركات التى تتبع ممارسات إدارة الأرباح، فالباحث يطرح هذا الموضوع للبحث العلمى للحكم على مدى إعتبار فروق ضريبة الدخل الدفترية مقياس جديد يمكن استخدامه لتقرير مدى ممارسة الشركة فى القيام بإدارة الأرباح من عدمه.

القسم الأول: ماهية إدارة الارباح

يقصد بإدارة الأرباح أسلوب من أساليب التلاعب من خلال ممارسات محاسبية لإخفاء الأداء الفعلي للشركات بغرض تحقيق نتائج مفيده للشركة أو العاملين فيها. وتوصف مثل هذه الأساليب بأنها "إدارة الأرباح " إذا تمت ممارستها دون تجاوز المعايير

والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وإنما باستغلال عنصري المرونة والاختيار في المعايير. وبالتالى عند ممارسة هذه الأساليب أثر بالغ الأهمية في زعزعة ثقة السوق في المعلومات الواردة في القوائم المالية التي تنشرها الشركات.

أولا: أسباب ظهورها :

يعتبر تضارب المصالح بين الأطراف ذات العلاقة والشركة المصدر الرئيسى لظهور إدارة الارباح Earnings Management فمصلحة المديرين في تخفيض الضرائب والأرباح الموزعة، ومصلحة حملة الأسهم في تعظيم العائد على استثماراتهم، ومصلحة الموظفين في زيادة تعويضاتهم الإدارية المختلفة، والمسؤولين فى القطاع الضريبى في تعظيم الحصيلة الضريبية. وتعدد المصالح – رغم تعارضها - هو ما تسبب في انتشار إدارة الارباح (Lawrence Revsine 2002).

إن المرونة فى بدائل القياس المحاسبي والتقدير التي تقدمها المعايير المحاسبية، تؤثر على مخرجات نظام المعلومات المحاسبيه سواء بالشكل أو المضمون بعيداً عن صناعة السياسات الضريبية (Mihir A. Desai 2003)، كلها ساهمت في انتشار ظاهرة إدارة الأرباح. إضافة إلى أن الحاجه إلى التوقعات المستقبلية، والحاجة إلى التقدير والحكم الشخصي واختلافات توقيت بعض التعاملات المالية، واختلافات تصنيف القوائم الماليه، جميعها منحت المديرين الفرصة لابتداع الأساليب المحاسبية القادرة على تعظيم المنافع المؤسسية أو الشخصية أو كليهما معا.

أهتم الكثير من الباحثين بالتفرقه بين مفهوم الدخل ومفهوم إدارة الأرباح فالأول يعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الانحرافات في الدخل إلى أدنى حد ممكن، في حين يعبر الثاني عن رغبة الإدارة في الوصول إلى أهداف معينة منها زيادة الحوافز الإدارية أو تخفيض المدفوعات الضريبية أو الحد من تكاليف الاقتراض ... الخ. وعرف البعض إدارة الأرباح بأنها:

"تدخل مقصود من قبل الإدارة في عملية القياس والإبلاغ المالي الخارجي بقصد الحصول على مكاسب خاصة للشركة أو لإدارتها". وتلجأ إدارة المنشآت إلى وسائل لقياس الدخل وذلك لتحقيق أهداف كثيرة مثل: التأثير في الضرائب المستحقة، اكتساب

ثقة المساهمين وحملة السندات، تجنب التدخل الحكومي ...الخ. إلا إنه من أهم دوافع الإدارة لقياس الدخل الدوري هو رغبتها في تجنب إظهار التباين في نتائج أعمال المنشأة من فترة إلى أخرى. ومن ناحية أخرى نجد أن الاخفاقات فى قياس الدخل هو نوع من طمس الحقائق أو إخفائها مؤقتا عن أصحاب الشأن الأمر الذي يؤدي إلى سوء توجيه الموارد فيما بين مجالات الاستثمارات البديلة (د. أمين السيد أحمد لطفى 2008).

ثانياً: المقصود بإدارة الأرباح

أهتمت الإدارة بتجميل منتج قائمة الدخل المحاسبى والمتمثل فى "صافى الربح"، و لما كان ارتفاع صافي الربح مؤشرا هاما للمستثمر يعكس الانطباع عن حسن أداء الشركة وسلامة مركزها المالي، ويقلل من تخوفه من مستوى المخاطرة المتعلق بها، فاتخذت الإدارة الأساليب المحاسبية للتحكم في هذه الأرباح، وتوزيعها كما تراه مناسبا في ظل الإمكانات والاختيارات المحاسبية المتاحة، وهو ما يسمى بإدارة الأرباح أوEarnings Management

كما عرفها البعض (Seraina C. Anagnostopoulou 2015) بأنها: "ابتكار مقترح في إعداد التقرير المالي بغرض الحصول على منافع خاصة". بالإضافة إلى أنها "تغيير الأداء الاقتصادي المعلن للشركة بواسطة الإدارة إما لتضليل المساهمين أو للتأثير في نتائج تعاقدية".

ويرى البعض الآخر (Masahiro Enomoto, Fumihiko Kimura: 2015 Tomoyasu Yamaguchi) أن إدارة الأرباح ما هى إلا إدارة إستحقاقات محاسبية لا تتضمن تزييف للحقائق، بل طريقة للتعامل مع الاختلافات الظاهرة في الأرباح على المدى القصير، وذلك بالاعتراف بالايراد إلى السنة ذات الحاجة. كما يندرج ضمن إدارة الأرباح أسلوب محاسبي شائع للتعامل مع الخسائر يسمى Big Bath Accounting. حيث تنص فرضية Big Bath على تقليل تقديرات المكاسب والأرباح للشركة في فترة معينة مقابل المبالغة في تقدير الخسائر. ويهدف هذا الأسلوب إلى التخلص من الخسائر المتراكمة في سنة من السنوات التي يتم فيها تحقيق

الخسائر، وذلك من خلال مضاعفة الخسائر وعرضها أصول ضريبية مؤجله، لضمان تحسين الأرباح في السنة أو السنوات المقبلة.

ثالثاً: تمهيد الدخل

يقصد بتمهيد الدخل: الحفاظ على استقرار صافي الدخل وذلك من خلال التأثير على توقيت حدوث أحداث مالية معينة أو من خلال اختيار طرق محاسبية معينة أو كلاهما، حيث تشير أغلبية الدراسات إلى أنه يمكن للإدارة التدخل في تمهيد الدخل بأسلوبين: التمهيد الحقيقي Real Smoothing والتمهيد غير الحقيقي، وهو ما يسمى بالتمهيد المحاسبي أو التمهيد الاصطناعي Artificial Smoothing فالتمهيد الحقيقي، ينتج عن تبادلات تجارية حقيقية وقرارات تشغيلية تستلزم مصروفات محددة أو تنتج أرباح محددة، وتنفذها الإدارة بهدف تقليل تقلبات التدفقات النقدية. بينما التمهيد الاصطناعي يتمثل فى التلاعب في التقارير المالية، من خلال تأجيل أو تعجيل الاعتراف بالايرادات أو المصروفات خلال الفترات المحاسبية، دون التأثير المباشر على التدفقات النقدية، ولذلك يطلق عليها البعض التمهيد المحاسبي. وتتم إدارة الأرباح وتمهيد الدخل في الغالب باستخدام أدوات عدة منها: الضرائب على الاستثمارات، تصنيف العناصر غير العادية في قائمة الدخل، توزيعات الأرباح، مكاسب وخسائر الأوراق المالية، صناديق معاشات التقاعد، مصروفات البحوث والتطوير، نفقات الدعاية والإعلان، المخزون، الإهلاك، وتحويل العملات.

تتعدد الاساليب المستخدمة فى إدارة الأرباح التى يمكن من خلالها التلاعب بالأرباح منها:

1- تغيير طريقة الإهلاك الخاصة بالأصول الثابتة.
2- تغيير العمر الافتراضى المستخدم في حساب أهلاك الأصول الثابتة والاصول غير الملموسه.
3- تغيير تقديرات القيمة التخريدية ومصروفات الفك عند تحديد القيمه القابله للإهلاك للأصول.
4- تغيير أسس قياس أعمار الديون للتأثير على تحديد المخصص أو الالتزام فيما يتعلق بالديون المشكوك في تحصليها.

5- تغيير أسس قياس مخصص الضمان للسلع المباعة خلال فترة الضمان.
6- إعادة تقدير نسبة الإتمام لعقود الإنشاء.
7- تقدير نسبة الانخفاض في قيمة الأصول (الاضمحلال).
8- الاعتراف بالإيرادات المتحصلة من مبيعات بضائع لم يتم شحنها، أو تأجيل الاعتراف بها لحين وصول مستندات الشحن.
9- تحرير فواتير بيع وهمية أو أوامر شراء أو مستندات شحن لتغطية بعض الأنشطة.
10- تضمين جرد المخزون بضائع وهمية.

واخيراً هل ممارسات إدارة الأرباح أمر يحسب للشركة على انه جيد أم سيئ ؟

إذا كانت الممارسات الخاصة بإدارة الأرباح الغرض الأساسي منها هو التوافق مع المعايير المحلية أو الدولية أو مع التشريعات الضريبية المستحدثة فإن هذا الأمر يعد أمر جيد، مع الآخذ في الاعتبار بأن يتم الإفصاح عن عمليات إدارة الأرباح في الايضاحات المتممة للقوائم المالية حتى يمكن للمستخدم النهائي للقوائم المالية أن يقوم بتقييم تأثيرات إدارة الأرباح على نتائج الأعمال، أما إذا كانت الممارسات الغرض منها التضليل والغش، فإن ممارسة إدارة الأرباح تعد من الممارسات غير الاخلاقية، التي لابد أن تجرمها التشريعات و يعاقب عليها القانون.

القسم الثانى: الاساليب التقليدية للكشف عن ادارة الارباح

إن الخسائر صغيرة القيمة في التقارير المالية أمر نادر، فالأرباح صغيرة القيمة في التقارير المالية أمر شائع، كذا الزيادات الصغيرة في الأرباح أمر شائع، و بالتالي فإن التقارير المالية التي يتم الحصول عليها من بعض مكاتب المراجعة وخدمات التأكد قد تكون بها تحريفات تنافي الواقع ويمكن اكتشافها بسهولة واخرى يصعب اكتشافها لمرونة معايير المحاسبة، ولكن من خلال استخدام المؤشرات التى وردت فى الدراسات المحاسبية يمكن أن تساعد على الحكم فى مدى صدق وعدالة القوائم المالية.

هناك بعض الأدلة المتعارف عليها و التي تم استنباطها من الدراسات السابقة و التي تساعد على اكتشاف عمليات إدارة الأرباح و منها :

1- مؤشر (Healy:1985)

وفق هذا النموذج ينظر للشركة التى لديها ممارسات إدارة الأرباح عندما تكون نسبة إجمالي الاستحقاق الاختيارى إلى إجمالي الأصول خلال فترات مالية متساوية وغير متذبذبة، وبالتالى ينظر النموذج إلى الاستحقاق غير الاختيارى على أنه = صفر، ويعتبر هذا النموذج أبسط النماذج التي قدمت للكشف عن مدى وجود إدارة الأرباح، إلا انه يعاب عليه انه لا يأخذ في الاعتبار طبيعة العمليات التي قد تتطلب مستوى معين من الاستحقاق. (Christof Beuselinck, Marc Deloof 2014)

2- مؤشر (DeAngelo:1986)

يقوم هذا المؤشر على حساب التغيير فى إجمالي الاستحقاق بين فترتين وتنسيبها إلى إجمالي الأصول آخر الفترة المالية الثانية، ويفترض عدم وجود إدارة أرباح في الفترة الحالية إذا كان الاختلاف بين أجمالي الاستحقاق في الفترة الحالية والفترة السابقة يساوي صفر، وبالتالى إذا كان الناتج يساوي صفر فإن ذلك يعني إن الشركة لا يوجد لديها إدارة أرباح وكلما ابتعدت قيمة الناتج عن الصفر فإن ذلك يعني وجود إدارة أرباح. ويعاب على هذا المؤشر إهمال المتغيرات التي قد تؤثر على الاستحقاق في الفترة الحالية. حيث يفترض أن الاستحقاق غير الاختياري يتأثر بتغير الظروف الاقتصادية. (Philip Heinz, Chris Patel: 2013)

3- موشر (Jones:1991)

تم تطوير المؤشر الاول والثانى من خلال التحكم في أثر الظروف الاقتصادية للشركة فيما يتمثل بالاستحقاق غير الاختياري عن طريق افتراض أن الإيرادات غير اختيارية. ويحكم على الشركة بانها لديها إدارة أرباح كلما كان ناتج المعادلة التاليه متساوياً. (Alan I. Blankley, Joseph Comprix 2013)

$$\frac{\text{مجموع المستحقات}}{\text{إجمالى الأصول أول الفترة}} = \frac{\text{التغيير فى الايرادات}}{\text{إجمالى الأصول أول الفترة}} + \frac{\text{الممتلكات والالات والمعدات}}{\text{إجمالى الأصول أول الفترة}}$$

4- مؤشر (Dechow:1996)

تم تطوير المؤشر السابق **(مؤشر Jones)** باضافة التغير فى الحسابات المدينة (المدينين) لبيان اثر التغير فى الايرادات الاجلة (المبيعات الاجلة) لايضاح مدى تأثيره فى الحكم على وجود إدارة أرباح من عدمه، يفترض ضمنا أن كل التغيرات في المبيعات الآجلة خلال فترة الدراسة تنتج عن إدارة الأرباح. هذا الافتراض يستند إلى أن إدارة الأرباح عن طريق التحكم في إيراد المبيعات الآجلة يكون أسهل من إدارة الأرباح عن طريق التحكم في المبيعات النقدية. (Michael J. Imhof, Scott: 2014)

5- مؤشر (Miller Ratio:2007)

يعد مؤشر ميللر من اكثر الاساليب المتبعة فى الكشف عن إدارة الأرباح، ولما كانت عناصر الأصول والالتزامات المتداولة هي العناصر المكونة لرأس المال العامل، وبالتالى فالعلاقة بين التغيير فى رأس المال العامل، وصافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل المعروضة بقائمة التدفقات النقدية تكون مؤشرا لإدارة الارباح على النحو التالى :

$$\frac{\text{التغير فى رأس المال العامل}}{\text{صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل}}$$

إذا كانت نتيجة العلاقة = صفر : لا يوجد تلاعب فى الأرباح، وإذا كانت ≠ صفر : يوجد تلاعب فى الأرباح وبالتالى تطبق الشركة ممارسات إدارة الارباح. ومن ثم كلما تقترب نتيجة العلاقة من الصفر كلما كانت الشركة بعيدة عن مزاولة ممارسات إدارة الأرباح. و يحسب التغير فى رأس المال العامل بالفرق بين أرصدة آخر المدة لقائمة المركز المالى بين فترتين ماليتين مختلفين. لكل من الاصول والالتزامات المتداولة. (James E. Miller : 2009)

القسم الثالث: دراسة تطبيقية لبحث مدى إمكانية استخدام المقياس المقترح "فروق ضريبة الدخل الدفترية" كمؤشر للكشف عن إدارة الأرباح

ينظر إلى فروق ضريبة الدخل الدفترية على انها الفروق بين الربح الضريبى والمحاسبى، ومقياس فروق ضريبة الدخل يعد من أحد المقاييس الحديثة للكشف عن مدى تلاعب الشركات فى إدارة أرباحها، الامر الذى يجعل من هذا الاسلوب وسيلة تستخدمها الشركات فى التأثير على نتيجة أعمالها، إما بانخفاض أرباحها الخاضعة للضريبة على الدخل أو بالزيادة فى نتيجة الأعمال.

تعتبر الفروق الناتجة من ضريبة دخل الاقرار الضريبى والدخل المحاسبى ونتيجة فحص الاقرار الضريبى فروق ضريبية قد يمكن تفسيرها أو لا يمكن تفسيرها إذا ما تم تحليلها من خلال نموذج الانحدار البسيط أو المتعدد، إذا ما كان معامل التحديد للنموذج معنوى ويقترب من الواحد الصحيح، فهذا ما سيتعرض اليه الباحث فى التعرف على العوامل غير المفسرة، للحكم على ما إذا كانت الشركة تنتهج ممارسات إدارة الأرباح فى ظل سياسة الاستحقاق التى تتبعها الشركة.

واستخلص الباحث مجموعة من النسب والمؤشرات المالية تمون بمثابة معيار لاختيار افضل الشركات الواردة بمؤشر EXG 30 عند بناء النموذج حتى تمثل افضل نتائج مالية من بين شركات مؤشر البورصة و ينطبق عليها أحد فروض المحاسبة المتعارف عليها (الاستمرارية) وهى :

1- نصيب السهم فى الارباح EPS
2- نسبة تغطية الفوائد من صافى أرباح العمليات
3- معدل نمو المبيعات
4- معدل نمو توزيعات الأرباح
5- نسبة صافى ربح العمليات للمبيعات
6- نسبة العائد على الاصول
7- نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية للسهم
8- نسبة التدفقات النقدية من التشغيل للأصول الثابتة

يقوم البحث على أساس اختيار عينة من بين الشركات المقيدة والمتداول أسهمها بسوق المال المصرى داخل المقصورة، وتحقق افضل نتائج للنسب والمؤشرات المالية من خلال وزن نسبى رجحه الباحث للمؤشرات السابق الاشارة اليها وعددها (8 مؤشرات مالية) خلال السنوات (2010 و 2011) و يتم محاسبتها ضريبياً أمام مركز كبار الممولين، وتمت محاسبتها حتى سنة 2011، لبيان مدى أمكانية أستخدم مؤشر فروق ضريبة الدخل الدفترية كمؤشر للحكم على مدى قيام الشركة بممارسة إدارة الأرباح من عدمه :

تم اختيار عينة من الشركات المدرجة فى أحد مؤشرات البورصة المصرية وهو EGX 30، لعدد (15) شركة من أكثر الشركات المتداولة بالسوق، وحققت أعلى نتائج من بين المؤشرات والنسب المالية التى رجحها الباحث وعددها (8) لإجراء الدراسة التطبيقية عليها لاختبار مدى صلاحية المؤشر المقترح:

ويوضح جدول رقم (1) نوعية القطاع للشركات التى تم اختيارها :

جدول رقم (1)

اسم القطاع	رمز القطاع	اسم الشركة	الوزن النسبى (%)
بنوك	A	X 1	86.18
موارد أساسية	B	X 2	82.75
كيماويات	C	X 3	51.36
		X 4	41.08
التشييد ومواد البناء	D	X 5	34.81
خدمات مالية (باستثناء البنوك)	E	X 6	32.34
أغذية و مشروبات	F	X 7	58.05
رعاية صحية وأدوية	G	X 8	97.45
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	H	X 9	50.84
منتجات منزلية وشخصية	I	X 10	51.33
		X 11	33.96
العقارات	J	X 12	39.45
اتصالات	K	X 13	40.9
		X 14	32.11
سياحة وترفيه	L	X 15	53.59

(لأغراض سرية البيانات تمت الاشارة إلى كل شركة برمز امام كل قطاع تم اختياره، والوزن النسبى فى مدى من 32% إلى أقصى وزن والبالغ 97.45%)

يوضح جدول رقم (2) نتائج الاعمال للعينة التى تم اختيارها مع استعراض لضريبة الدخل الدفترية والتى تم حسابها للوعاء الضريبى (الدخل الخاضع للضريبة) لسنوات الدراسة :

جدول رقم (2)

القيمة بالمليون جنيه

اسم الشركة	الدخل المحاسبى (ربح / خسارة)		الدخل الضريبى من واقع الاقرار الضريبى السنوى	
	2010	2011	2010	2011
X 1	2880.4	3734.2	2543.2	3593.3
X 2	830.3	3989.4	943.8	3926.3
X 3	1256.8	1345.7	1327.7	1451.9
X 4	984.7	3370.5	1256.1	3185.7
X 5	650.8	430.6	760.3	520.9
X 6	536.8	3428.3	231.8	3538.4
X 7	218,6	277.4	460.5	362.8
X 8	280.5	302.6	385.2	330.4
X 9	322.8	167.4	362.7	186.8
X 10	870.6	901.2	921.5	908.7
X 11	342.3	311.4	350.3	368.2
X 12	687.4	450.3	740.7	632.5
X 13	24.8-	5684.9	35.7-	4219.2
X 14	2640.5	2176.9	2758.2	2263.6
X 15	34.8	15.6-	39.6	19.7-

(تم استخدام معامل (Factor) لسرية البيانات بضرب نتائج الاعمال فى هذا المعامل ويحتفظ به الباحث لنفسه)

ويوضح جدول رقم (3) الفروق بين ضريبة الدخل الدفترية والمتفق عليها للعينة التى تم اختيارها عن سنوات الدراسة :

جدول رقم (3)

القيمة بالمليون جنيه

اسم الشركة	ضريبة الدخل الدفترية من واقع الاقرار الضريبى السنوى		ضريبة الدخل من واقع الاتفاق مع الإدارة الضريبية		فروق ضريبة الدخل	
	2010	2011	2010	2011	2010	2011
X 1	508.64	718.58	622.31	835.24	113.67	116.66
X 2	188.76	785.13	234.7	898.2	45.94	113.23
X 3	265.54	362.9	275.1	372.2	9.56	9.3
X 4	251.22	636.93	280.8	797.2	29.58	160.27
X 5	152.06	130.22	160.2	142.7	8.14	12.48
X 6	46.36	707.6	57.2	811.3	10.84	103.68
X 7	92.1	90.7	117.4	98.5	25.3	7.8
X 8	77.04	82.6	----	----	-----	----
X 9	72.54	46.7	86.9	66.1	14.36	19.4
X 10	184.3	227.17	----	----	----	----
X 11	70.06	92.05	73.5	96.3	3.44	4.25
X 12	148.14	158.13	154.8	171.5	6.66	13.37
X 13	7.14 -	843.8	6.52-	952.1	0.62	108.25
X 14	551.64	565.9	----	----	-----	-----
X 15	7.92	4.95-	10.5	----	12.32	3.66-

ملاحظات على الجدول بعاليه:

- تشير نتيجة الخلايا الفارغة من البيانات، إلى أنه لم يتم الاتفاق مع الإدارة الضريبية على الوعاء الضريبى ومازالت الشركة فى مرحلة التفاوض.
- تمثل الضريبة بالسالب رصيد الضريبة المؤجلة كأصول ضريبية، ستستفيد منها الشركة فى السنوات التالية ناتجة عن ترحيل خسائر.
- مع مراعاة استبعاد الشركات التى لم تنتهى باتفاق مع الإدارة الضريبية او اية قرارات نهائية لتحديد الضريبة المستحقة.

كما يتضح من الجدول بعاليه فيما يتعلق بالشركات (X8, X10, X14) نظراً لعدم استكمال بيانات تلك الشركات فسيتم استبعادها من العينة، بالاضافة إلى ان الشركة (X13) بياناتها بالسالب، كما تبين وجود فروق ضريبية لشركات العينة خلال سنوات الدراسة وتركزت معظم تلك الفروق فى سنة 2010عند الشركات (X1, X2, and X4) وفى سنة 2011 لدى الشركات (X2, X4, and X13) ومن الملاحظ أن الشركتين (X2, X4) اشتركتا فى نتائج سنتى الدراسة لكل من سنة 2010 و 2011، فى أن الفروق بين كل من الربح الضريبى والمحاسبى من أعلى النتائج. وفيما يلى يقوم الباحث بإستخدام **Miller Ratio** للتعرف على أى من تلك الشركات تقوم بممارسات إدارة الأرباح وهذا ما يوضحه جدول رقم (4) من خلال تشغيل البيانات التالية :

جدول رقم (4)

القيمة بالمليون جنيه

اسم الشركة	صافى التدفقات النقدية من انشطة التشغيل	رأس المال العامل		التغيير فى رأس المال العامل	Miller Ratio
	2011	2010	2011		2011
X 1	829	475	715	240	0.28950543
X 2	518	806	1307	501	0.96718147
X 3	691	271	291	20	0.02894356
X 4	251	729	928	199	0.79282869
X 5	1829	1391	1302	89-	0.04866047-
X 6	826	809	1365	556	0.67312349
X 7	719	415	438	23	0.03198887
X 8					
X 9	361	791	830	39	0.10803324
X 10					
X 11	428	519	527	8	0.01869159
X 12	746	820	915	95	0.12734584
X 13	639	259	1190	931	1.45696401
X 14					
X 15	326	528	561	33	0.10122699

ويتتضح من الجدول السابق حصول الشركات (X13, X2, X4, X6, X1) حصلت على أعلى قيم لمؤشر ميللر بما يشير إلى ان تلك الشركات تقوم بممارسات إدارة الأرباح، وحصلت الشركات (X11, X6, X3) على أقل قيم من مؤشر ميللر، بمايشير إلى أن تلك الشركات لا تقوم بممارسات إدارة الأرباح.

وهذا ما يؤكد النتائج الوارده بجدول رقم (3) من خلال ظهور فروق ضريبية مرتفعة للشركات تتفق و مؤشر ميللر وكذلك للشركات التى حصلت على أقل فروق ضريبية تتفق ومؤشر ميللر. حيث يشير مؤشر ميللر إلى أنه كلما ارتفع ناتج النموذج (نسبة التغيير فى رأس المال العامل إلى صافى التدفقات النقدية من التشغيل) كلما تبين أن الشركة تقوم بممارسات إدارة الأرباح وكلما انخفض الناتج واقترب من الصفر كلما قلت تلك الممارسات.

وبناءً على ما تقدم يبحث الباحث عن اجابة لهذا السؤال:

- هل تلك الفروق راجعة إلى إدارة الأرباح أم عوامل أخرى ؟ للتأكيد على صلاحية المؤشر الجديد "فروق ضريبة الدخل الدفترية"

قد تكون مرونة معايير المحاسبة عاملاً مساعداً لوجود تلك الفروق، أو التحايل الضريبى، أو التجنب الضريبى، أو عوامل أخرى، وهذا ما سيتعرض اليه الباحث فى استعراض نوعية الفروق التى خضعت للضريبة على الدخل والناتجة من الفروق بين الدخل المحاسبى والضريبى.

يوضح جدول رقم (5) نتيجة النهائية للتفاوض أمام الإدارة الضريبية والتى انتهت اليها شركات عينة الدراسة مع الإدارة الضريبية و تشير إلى أن طبيعة الفروق الناتجة من الاتفاق مع الإدارة الضريبيه راجعة إلى الأسباب التالية :

جدول رقم (5)

نوعية القطاع	A	B	C	C	D	E	F	H	I	J	K	L
السبب فى الفروق	X 1	X 2	X 3	X 4	X 5	X 6	X 7	X 9	X 11	X 12	X 13	X 15
الزيادة فى المصروفات غير المؤيدة مستندياً	√	√	√	√	√	√		√		√	√	√
التغيير فى أعمار الإصول الثابتة والمعنوية	√	√		√		√	√				√	
تغيير طرق الاهلاك	√	√		√	√	√	√	√		√	√	√
إعادة التقدير لنسبة الاتمام					√							
تغيير طرق تسعير وتقييم المخزون	√	√	√	√		√	√	√	√		√	√
تعديل القيمة التخريدية للاصل الثابت	√	√	√		√	√	√			√	√	√
تعديل قيمة أضمحلال الاصول	√	√		√	√	√		√			√	√
تأجيل الاعتراف بالايرادات	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
تعديلات فى المخصصات	√	√		√	√	√		√		√	√	√
تغيير فى أعمار الديون	√	√	√	√		√	√				√	√
تضمين المخزون بضائع لا تخص الشركة	√	√	√	√		√	√	√	√		√	√
فروق ناتجة عن الزيادة فى العوائد المدينه	√	√		√		√					√	
فروق ناتجة عن زيادة التبرعات والاقساط	√	√		√	√	√				√	√	

وإن كانت بعض من تلك الاختلافات مستقر عليه عند الفحص الضريبى و يتم ردها للوعاء الضريبى على الرغم من اعتمادها بمعايير المحاسبه المصريه ولكن لا يعترف بها عند الفحص الضريبى لمخالفتها أما التشريع الضريبى أو القرارات الوزاريه لتعديلات اللائحة التنفيذيه، كالقرار الوزارى لوزير الماليه رقم (779) لسنة 2007، أو طبقاً للتعليمات التنفيذية أو لاغراض تتعلق بالحفاظ على الحصيلة الضريبية مثل:

1- الزيادة عن نسبة 7% للمصروفات غير المؤيدة مستندياً من المصروفات الإدارية والعمومية المؤيدة.

2- جميع المخصصات لا تعد من التكاليف واجبة الخصم. اما الاستخدام الفعلى من المخصص يتم الاعتراف به ويعد من التكاليف واجبة الخصم من الوعاء الضريبى.
3- إضمحلال الاصول الثابتة والمعنوية.

إلا ان باقى الاختلافات توافق على بعض منها معايير المحاسبة لمرونتها وتعد من نقاط الاختلاف مع الادارة الضريبية وقد ينتهى التفاوض بالموافقة عليها للشركة كإعادة التحديد لنسبة الاتمام لشركات العقود طويلة الاجل والمقاولات، وتأجيل الاعتراف بالايراد لعدم ورود مستندات الشحن او استكمال التصنيع.

استخدام الباحث برنامج SPSS لتفسير العلاقة بين الفروق الضريبية الناتجة بين الربح المحاسبى و الضريبى لشركات العينة التى تم اختيارها فى سنوات الدراسة لسنة 2011 للشركات التى تبين للباحث أنها تقوم بممارسات إدارة الأرباح وهى (X13, X6, X4, X2, X1)، كما تتضح من الجدول التالى رقم (6):

جدول رقم (6)

ضريبة الدخل الدفترية وكالاتفاق مع الادارة الضريبيه

القيمة بالمليون

فروق ضريبة الدخل		شركات العينة	ضريبة الدخل الدفترية	ضريبة الدخل من واقع الاتفاق
2010	2011		2011	2011
113.67	116.6	X 1	718.5	835.2
95.94	113.2	X 2	785.1	898.3
102.58	160.2	X 4	636.9	797.2
160.84	103.7	X 6	707.6	811.3
67.62	108.3	X 13	843.8	952.1

وأمكن حصر فروق تلك الاختلافات بعد استخدام معامل لسرية بيانات شركات العينه التى اعتمد عليها البحث يوضحها الجدول التالى :

جدول رقم (7)

الفروق الضريبية لنقاط الاختلاف مع الإدارة الضريبية

ص	س1	س2	س3	س4	س5	س6	س7	س8	
الضريبة كالاتفاق 2011	**الضريبة الدفترية كالاقرار**	**الزيادة فى المصروفات غير المؤيدة مستندياً**	**تسعير صرف المخزون**	**إضمحلال الاصول**	**تأجيل الاعتراف بالايرادات**	**تقييم مخزون اخر المدة اقل من التكلفه**	**زيادة التبرعات واقساط الصناديق عن المسموح قانونا**	**الزيادة فى العوائد المدينه**	***اجمالى الفروق***
835.2	**718.5**	42.4	16.3	16	20	15	4	3	*116.7*
898.3	**785.1**	47.7	17.3	21.5	2.1	22.7	1.5	0.4	*113.2*
797.2	**636.9**	33.7	15	29	25	33	15	9.6	*160.3*
811.3	**707.6**	38	13.5	32	3.4	3.6	10	3.2	*103.7*
952.1	**843.8**	46	22	29	0.3	9.7	1	0.3	*108.3*

استخدم الباحث نموذج الانحدار المتعدد، لاقتراح نموذج يمكن استخدامه للتخطيط الضريبى، لقياس فروق ضريبة الدخل قبل البدء فى التفاوض مع الإدارة الضريبية عند إعداد الموازنات التخطيطية، وكذا لاغراض التعرف على العوامل المفسرة وغير المفسرة فى فروق ضريبة الدخل الدفترية إذا كانت الشركة تقوم بممارسات إدارة الأرباح. حيث أن نموذج الانحدار المتعدد يصلح لاستنتاج علاقة بين ضريبة الدخل (Y) التى تم الاتفاق عليها لشركات العينة مع الادارة الضريبية فيما يتعلق ببنود الاختلاف والتفاوض للفروق الضريبية التالية بالإضافة إلى الضريبة من واقع الاقرار الضريبى (الضريبه الدفترية):

1- الضريبة الدفترية من واقع الاقرار الضريبى (X_1)
2- فروق ناتجة عن الزيادة فى المصروفات غير المؤيدة مستندياً(X_2)
3- فروق ناتجة عن تسعير صرف المخزون (X_3)
4- فروق ناتجة عن إضمحلال الاصول (X_4)
5- فروق ناتجة عن تأجيل الاعتراف بالايرادات (X_5)
6- فروق ناتجة عن تقييم مخزون اخر المدة (X_6)
7- فروق ناتجة عن زيادة التبرعات واقساط الصناديق عن المسموح قانونا(X_7)
8- فروق ناتجة عن الزيادة فى العوائد المدينه (X_8)

وتم تشغيل بيانات تلك الفروق فى برنامج SPSS لبيان مدى وجود ارتباط من عدمه للفروق الضريبيه الناتجه من التفاوض لتلك البنود مع الإدارة الضريبيه، فتبين من الجدول التالى وجود علاقة ارتباط طرديه قويه مع بعض نقاط الاختلاف وبعضها توجد علاقه ضعيفه وعكسيه.

جدول رقم (8)

مصفوفة الارتباط بين ضريبة الدخل كالاتفاق وبنود الاخلاف

X8	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	Y	
-.784	-.855	-.255	-.693	-.077	.935	.863	.968	1.000	Y
-.906	-.909	-.463	-.804	-.089	.849	.905	1.000	.968	X1
-.925	-.982	-.292	-.673	-.447	.695	1.000	.905	.863	X2
-.572	-.727	-.126	-.437	-.080	1.000	.695	.849	.935	X3
.255	.485	-.201	-.291	1.000	-.080	-.447	-.089	-.077	X4
.832	.623	.637	1.000	-.291	-.437	-.673	-.804	-.693	X5
.624	.381	1.000	.637	-.201	-.126	-.292	-.463	-.255	X6
.930	1.000	.381	.623	.485	-.727	-.982	-.909	-.855	X7
1.000	.930	.624	.832	.255	-.572	-.925	-.906	-.784	X8

ويتضح من الجدول بعاليه وجود علاقة ارتباط طردية وقوية بين (Y) وهى ضريبة الدخل كالاتفاق مع الإدارة الضريبيه، وبين بنود الاختلاف X_1، X_2،X_3 ، وعلاقة عكسية قويه مع كل من X_5، X_7، X_8، والعلاقات الاخرى اما طرديه أو عكسيه ولكنها ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها احصائياً عند بنتء نموذج الانحدار المتعدد.

وبتشغيل بيانات الاختلافات فى برنامج SPSS للحصول على نموذج الانحدار المتعدد، توضحها الجداول التاليه :

جدول رقم (9)

Change Statistics				Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
Sig. F	df2	F	R Square Change					
.007	3	45.179	.938	18.71398	.917	.938	.968(a)	1

جدول رقم (10)

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
.004	9.079		87.903	270.664	(Constant)
.007	6.722	.968	.119	.797	X1

جدول رقم (11)

Collinearity Statistics	Partial Correlation	Sig.	t	Beta In	Model
Tolerance					
8.181	-.129	.003	7.184	-.075	X2
.279	.858	.002	2.360	.405	X3
.992	.036	.964	.051	.009	X4
5.353	.575	.005	11.995	.242	X5
.786	.875	.125	6.557	.246	X6
8.173	.244	.006	8.356	.147	X7
7.179	.879	.001	2.604	.518	X8

توضح الجداول بعاليه نتائج نموذج الانحدار المتعدد للمتغير التابع (ضريبة الدخل كالاتفاق مع الإدارة الضريبيه) وبنود الاختلاف الاخرى المؤثرة على نتيجة الاتفاق، ويتضح من جدول (11) عدم معنوية بنود الاختلاف X_4، X_6 . وبناءً عليه تكون بنود الاختلاف الاخرى عوامل مستقلة مؤثره على النموذج المقترح. ويؤكد على سلامة النموذج ان معامل التحديد = 93.8% كما هو موضح بجدول (9) زعنوية هذا النموذج وفق اختبار T-test أن القيمة المحسوبة أعلى من قيمة T الجدولية مما يشير

إلى صلاحية النموذج المقترح، كما أن T المحسوبة لكل معلمة من قيم المتغير المستقل أكبر من القيمة الجدولية مما يشير إلى صلاحية النموذج المقترح لمعلمات المتغير المستقل، وذات النتيجة لقيمة معلمة الثابت فقيمتها المحسوبة أكبر من الجدولية، وليست القيم المحسوبة داله عند مستوى معنوية (0.05) وبالتالى فالنموذج المقترح صالح للتنبؤ ويأخذ الشكل التالى :

$$ص = 270.664 + 0.797\ س_1 - 0.075\ س_2 + 0.405 س_3 + 0.242 س_4 + 0.147 س_5 + 0.518 س_6$$

وبالتالى تكون المتغيرات المستقلة المؤثرة على بناء النموذج عند التنبؤ بقيمة المتغير التابع (ص) موضحة على النحو التالى :

(س1) : الضريبة الدفترية من واقع الاقرار الضريبى

(س2) : فروق ناتجة عن الزيادة فى المصروفات غير المؤيدة مستندياً

(س3) : فروق ناتجة عن تسعير صرف المخزون

(س4) : فروق ناتجة عن تأجيل الاعتراف بالايرادات

(س5) : فروق ناتجة عن زيادة التبرعات واقساط الصناديق عن المسموح قانونا

(س6) : فروق ناتجة عن الزيادة فى العوائد المدينة

وبالتالى اخرج تحليل الانحدار المتعدد العوامل التالية كمتغيرات مستقلة لعدم تأثيرها على النموذج :

1- فروق ناتجة عن اضمحلال الاصول
2- فروق ناتجة عن تقييم مخزون اخر المدة

كما اتجه الباحث إلى استنتاج علاقه بين ضريبة الدخل كالاتفاق وبين ضريبة الدخل الواردة بالإقرار الضريبى يوضحها جدول رقم (12)، وفيما يلى مخرجات SPSS لتحليل نموذج الانحدار البسيط لسنة 2011 بما يشير إلى النموذج المقترح لقياس قيمة

الفروق من سنة لأخرى تم استنتاجه من الشركات التى اشتركت فى وجود أكبر فروق لضريبة الدخل الدفترية .

مع مراعاة أن

ص : ضريبة الدخل من واقع الاتفاق مع الإدارة الضريبية (متغير تابع)

س : ضريبة الدخل الدفترية من واقع الاقرار الضريبى السنوى (متغير مستقل)

جدول رقم (12)

مخرجات برنامج SPSS

							Regression Statistics	
							0.968366	Multiple R
							0.937732	R Square
							0.916976	Adjusted R
							18.71398	Standard E
							5	Observatio
								ANOVA
			Significance	*F*	*MS*	*SS*	*df*	
			0.006722	45.17901	15822.27	15822.27	1	Regressio
					350.2129	1050.639	3	Residual
						16872.91	4	Total
Upper 95.0%	*Lower 95.0%*	*Upper 95%*	*Lower 95%*	*P-value*	*t Stat*	*andard Err*	*Coefficients*	
550.4091	-9.081468047	550.4091	-9.08147	0.054173	3.079133	87.9026	270.6638	Intercept
1.173692	0.419406932	1.173692	0.419407	0.006722	6.721533	0.118507	0.796549	X Variable

ومن مخرجات برنامج SPSS الوارده بجدول رقم (12) بعاليه يمكن استنتاج النموذج التالى :

ص = 270.6638 + 0.796549 س

1- تقييم نموذج الدراسة

لأغراض قياس جودة وفعالية الدراسة قام الباحث بتمثيل نموذج الدراسة للعلاقة بين ضريبة الدخل الدفترية وضريبة الدخل بناءً على الاتفاق مع الإدارة الضريبية، قام الباحث باختبار لمعنوية العلاقة الإحصائية التى توصل اليها من خلال المقاييس التالية: معامل الارتباط ، معامل التحديد ، اختبار فيشر، واختبار ستيودنت.

أ -معامل الارتباط : (R)

معامل الارتباط بين ضريبة الدخل الدفترية وضريبة الدخل كالاتفاق =96.8%

مما يدل على أن هناك علاقة خطية طردية قوية بينهما.

ب - معامل التحديد : (R^2)

يستخدم معامل التحديد لمعرفة مقدار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وذلك من خلال النموذج الرياضي المختار للتعبير عن علاقة (ص) و ب (س) فكلما كانت قيمة معامل التحديد قريبة من (1) صحيح، كلما كانت العلاقة بينهما قوية ومتينة، أي أن نسبة ضريبة الدخل الدفترية لضريبة الدخل كالاتفاق مع الإدارة الضريبية للتغيرات = 0.937بما يعادل 93 % تقريبا، أى أن ما يقترب من 94 % من التغيرات فى المتغير التابع (ص) يرجع التغيير فيها إلى المتغير المستقل (س).

ت - اختبار فيشر

يتمثل اختبار فيشر في اختبار الفرضية للنموذج المقترح ومدى موضوعية قيمة معامل التحديد، لاغراض ذلك، نقوم بمقارنة القيمة الفعلية المستخرجة من جدول مقياس فيشر (F tab) .والقيمة الحرجة أو الجدولية (F real) وحيث أن القيمة الجدولية (12.43) أقل من القيمة المحسوبة (165.057) لذلك نقبل النموذج ومن ثم فالنموذج مقبول.

ث - ا ختبار ستيودنت لاختبار قيمة معلمات النموذج :

- **مقدار الثابت (أ)**

يستخدم اختبار ستيودنت لاختبار معلمة النموذج (أ) = 270.6638 من خلال استخراج قيمة (T) الجدولية ومقارنتها بالقيمه المحسوبة ولما كانت القيمة المحسوبة = (9.079) أكبر من القيمة الجدولية (4.28) فهذا يدل على قبول قيمة المعلمة (أ)، وهذا ما يؤكده معنوية المعلمة بانها دالة عند (0.004).

- **مقدار التغير المعلمة (ب)**

بأستخدام اختبار ستيودنت لاختبار معلمة النموذج (ب) = 1.026658 من خلال استخراج قيمة (T) ومقارنتها بقيمته المحسوبة وحيث أن القيمة المحسوبة = (45.179) وهى أكبر من القيمة الجدولية (3.82) فهذا يدل على قبول قيمة المعلمة (ب). وانها ليست دالة عند (0.006). أي أنه يوجد تأثير لضريبة الدخل الدفترية على قيمة ضريبة الدخل وفق الاتفاق مع الإدارة الضريبية فيما يتعلق بقيمة (ب).

ص = 270.6638 + 0.796549 س

وبالتالى فالنموذج يصلح للتطبيق بالتنبؤ بضريبة الدخل عند التفاوض مع الإدارة الضريبية، ولكن السؤال هل الفرق بينهما يرجع إلى إدارة الأرباح ام إلى عوامل أخرى، وفقاً للتحليل بالنموذج السابق عند اختباره على عينة الشركات التى تم التطبيق عليها، تبين وجود فروق منها ما امكن تفسيره و التى ترجع إلى الاسباب التالية :

1- الضريبة الدفترية من واقع الاقرار الضريبى (X_1)
2- فروق ناتجة عن الزيادة فى المصروفات غير المؤيدة مستندياً(X_2)
3- فروق ناتجة عن تسعير صرف المخزون (X_3)
4- فروق ناتجة عن تأجيل الاعتراف بالايرادات (X_5)
5- فروق ناتجة عن زيادة التبرعات واقساط الصناديق عن المسموح قانونا(X_7)
6- فروق ناتجة عن الزيادة فى العوائد المدينه (X_8)

كما تبين وجود عوامل لم يفسرها النموذج والتى تعد من العوامل غير المفسرة ولكنها محدودة لارتفاع نسبة معامل التحديد وهو نسبة تفسير الفروق فى المتغير التابع، فيرجع 98% منها إلى المتغيرات المستقلة لكل من ضريبة الدخل الدفترية وغيرها من اختلافات مع الإدارة الضريبيه نتيجة عدم الاقرار بها ضمن الفروق الدفترية، فالعوامل غير المفسرة والتى أمكن التوصل اليها من خلال التعرف على الفروق بين ضريبة الدخل الدفترية وضريبة الدخل من واقع الاتفاق مع الإدارة الضريبية، ترجع لمجموعة من الاسباب أهمها :

1- فروق ناتجة عن تقييم مخزون اخر المدة (X_4)
2- فروق ناتجة عن إضمحلال الاصول (X_6)
3- عوامل أخرى لا يمكن للنموذج تفسيرها وقد ترجع فى رآى الباحث إلى عوامل سيكولوجيه تبدعها الإدارة رغبة منها فى إدارة الارباح.

ولما كانت تلك الاسباب من العوامل التى تدل على قيام الشركات بممارسات إدارة الأرباح ، وبالتالى فهذا المؤشر يعد مقياس جديد للكشف عن الشركات التى تقوم بممارسات إدارة الأرباح.

النتائج والتوصيات :

1- النتائج

1/1 - نتيجة اختبار الفرض الاول:

"لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) فى مدى صلاحية مؤشر *فروق ضريبة الدخل الدفترية* المقترح من الباحث كمقياس جديد يمكن استخدامه فى الحكم على قيام الشركات بممارسات إدارة الارباح"

رفض صحة الفرض: حيث تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.001) تتمثل فى صلاحية مؤشر " فروق ضريبة الدخل الدفترية " كمقياس جديد للكشف عن قيام الشركات بممارسات إدارة الارباح. حيث تبين للباحث من خلال الدراسة التطبيقية صلاحية المقياس الجديد "فروق ضريبة الدخل الدفترية" حيث كانت قيمة f – test المحسوبة = 165,057 وهى أعلى بكثير من قيمتها الجدولية، وبالتالى فالمؤشر يصلح كمقياس جديد للحكم على قيام الشركات بممارسات إدارة الأرباح، ويضاف هذا المقياس للمقاييس التقليدية المتبعة فى الحكم على الشركات بالقيام بممارسات إدارة الأرباح.

2/1 - نتيجة اختبار الفرض الثانى :

"لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) فى مدى إمكانية الاعتماد على النموذج المقترح من الباحث فى التنبؤ بفروق ضريبة الدخل للشركات التى لديها ممارسات إدارة الأرباح"

رفض صحة الفرض: حيث تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) تتمثل فى إمكانية التنبؤ بفروق ضريبة الدخل للشركات التى تقوم بممارسات إدارة الأرباح، باستخدام النموذج المقترح. حيث جاءت نتيجة t-test المحسوبة = 12.847 لقيمة معامل (ب) وهى أعلى بكثير من قيمتها الجدولية، وبالتالى فالنموذج المقترح سليم من الناحية الإحصائية ويصلح للتنبؤ بقيمة الفروق الضريبية بين الربح المحاسبى والضريبى عند التفاوض مع الإدارة الضريبية.

2- التوصيات :

1/2 - يقترح الباحث ضرورة نشر التشريعات الضريبية وتعديلاتها وكذا التعليمات التنفيذية والكتب الدورية على جميع الشركات التى يتم محاسبتها ضريبياً أولا بأول للعلم وتحديث المعلومات الضريبية لدى كافة الممولين.

2/2 - التدريب والتعليم المستمر للعاملين بالإدارة الضريبية وبالهيئة العامة للرقابة المالية وبورصتى القاهرة والاسكندرية للوقوف على أحدث إصدارات الإدارة الضريبية والجمعيات المهنية للمحاسبة.

3/2 - تطبيق معايير حوكمة الشركات على جميع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لمراجعة الالتزام بتنفيذ تعليمات وإرشادات الاقرارات الضريبية لضريبة الدخل عند إعداد الإقرار الضريبى للأشخاص الاعتبارية ومحاسبة المسئول عند وجود فروق لضريبة الدخل بين الربح الضريبى بالإقرار الضريبى وما يتم الاتفاق عليه كوعاء ضريبى عند التفاوض مع الإدارة الضريبية ومن المتسبب عن تلك الفروق.

4/2 - لابد من محاسبة الشركات التى ينطبق عليها تطبيق هذا المؤشر "فروق ضريبة الدخل الدفترية" باعتبار ان تلك الممارسات تؤدى إلى انخفاض التوزيعات أو القيمة السوقية للسهم هذا من جهة ومن جهة أخرى تؤدى إلى نشر بيانات مضللة عن الشركات المتداول اوراقها المالية بالبورصة.

5/2 - تطبيق مبادئ الشفافية والنزاهة الدولية على القوائم المالية المنشورة للشركات المقيدة والمتداول أوراقها المالية بالبورصة المصرية للحد من التضليل الذى تقدمه بعض التقارير المالية من ايضاحات واخفاقات المراجعة المستمرة للتأكيد على تحقيق أعلى جودة للمكاتب المهنية القائمة بالمراجعة وخدمات التأكد.

المراجع :

أولاً: المراجع العربية

1- لطفى، أمين السيد أحمد، 2008، المراجعة وخدمات التأكد، الدار الجامعية، ص 43، الاسكندرية.

2- لطفى، أمين السيد أحمد، 2010، التحليل المالى والكمى، الدار الجامعية، ص 135، الاسكندرية.

3- وزارة الاستثمار،2015، معايير المحاسبة المصرية، **قرار وزير الاستثمار رقم 115 لسنة 2015**، الطبعة الاولى، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية، القاهرة.

4- قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية، المنشور بالجريدة الرسميه بتاريخ 10 يونيه 2005.

5- موقع البورصة المصرية على الانترنت، "منشور بيان بالشركات المقيدة والمتداول أوراقها المالية موزعة على القطاعات.

http://www.egx.com.eg/arabic/MarketIndicator.aspx.

ثانياً: المراجع الأجنبية

6- Alan I. Blankley, Joseph Comprix, Keejae P. Hong, 2013. Earnings management and the allocation of net periodic pension costs to interim periods, **Advances in Accounting**, 29: 27-35.

7- Christof Beuselinck, Marc Deloof. 2014. Earnings Management in Business Groups: Tax Incentives or Expropriation Concealment? **The International Journal of Accounting**, 49: 27-52.

8- James E. Miller, "The Miller Ratio (MR), 2009. A Tool for Practitioners and Regulators to Detect For the Possibility of Earnings Management (EM), **The Journal of Applied Business Research**, 25: 76-81.

9- Kevin Holland and Richard, 2004. Earning management and deferred tax, **Accounting and business**, 34(2): 101-123.

10- Lawrence Revsine. 2002. Enron: sad but inevitable, **Journal of Accounting and Public Policy** 21: 137–145.

وقد ذكر Revsine فى كتابه Financial Reporting and Analysis هذا الأمر في بداية التسعينات الميلادية، أي قبل انهيار Enron، حيث قال :

"It is sometimes in the best interests of one or more of the various financial reporting parties to engage deliberately in what I termed selective financial misrepresentation. For example, these misrepresentations allow managers to achieve bonus goals, shareholders to benefit from higher share prices, auditors to placate clients, standard-setters, regulators and law makers to satisfy political goals, and academics to curry favor from university department contributions and consulting clients."

11- Masahiro Enomoto, Fumihiko Kimura, Tomoyasu Yamaguchi. 2015. Accrual-based and real earnings management: An international comparison for investor protection, **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, 11: (3) 183-198.

12- Martin Surya Mulyadi, Yunita Anwar. 2015. Corporate Governance, Earnings Management and Tax Management Procedia, **Social and Behavioral Sciences**, 177(22): 363-366.

13- Mark Jackson. 2009. Book-Tax Differences and Earnings Growth, **Management and Tax Journal**, 16: 206-229.

14- Michael J. Imhof, Scott E. Seavey. 2014. Corporate risk-taking, firm value and high levels of managerial earnings forecasts, **Advances in Accounting**, 30(2): 328-337.

15- Mihir A. Desai. 2003. The Divergence between Book Income and Tax Income, **Tax Policy and the Economy**, 17: 154-172.

16- Ole-Kristian Hope, Mark (Shuai) Ma, Wayne B. Thomas. 2013. Tax avoidance and geographic earnings disclosure, **Journal of Accounting and Economics**, 56(2–3): 170-189.

17- Philip Heinz, Chris Patel, Andreas Hellmann. 2103. Some theoretical and methodological suggestions for studies examining accountants' professional judgments and earnings management, **Advances in Accounting**, 29(2): 299-311.

18- Seraina C. Anagnostopoulou, Andrianos E. Tsekrekos. 2015. Earnings management in firms seeking to be acquired, **The British Accounting Review**, 47(4): 351-375.

19- Tanya Y.H. Tang, Michael Firth. 2012. Earnings Persistence and Stock Market Reactions to the Different Information in Book-Tax Differences: Evidence from China, **The International Journal of Accounting**, 47(3): 369-397.

20- Tanya Tang, Michael Firth. 2011. Can book–tax differences capture earnings management and tax Management? Empirical evidence from China, **The International Journal of Accounting**, 46(2): 175-204.

21- T.J. Atwood, Michael S. Drake, Linda A. Myers.2010. Book-tax conformity, earnings persistence and the association between earnings and future cash flows, **Journal of Accounting and Economics**, 50: 111-125.

22- Quilliam Santos. 2015. Book-Tax Income Differences: A New Measure of Earnings Management, **Proceedings of Annual Spain Business Research Conference** 14 - 15 September,